وهي لكلف بالله تعالى قوله بان خالفوا معتقد العدو وهذا
راي ضعيف فلا فرق بين مخالفة الاعتقاد وعدمها قوله
وقاومناهم اي الفريقين واستشكل اجتماع مخالفة والمقاومة
بانهم اذا قاوموا حتى احتاجوا لمعاونة احدى الفريقين فكيف
يقدرون على مقاومتهما معا لو التاما قال النووي لا شافاة
بينهما فان المراد ان يكون المستعان بهم فرقة لا يكثر والعدو
بهم كثرة ظاهرة قال شيخنا الامام البلقيني في هذا الجواب لين
ثم اجاب بان الكفار ان كانوا اثنين مثلا وكان المسلمون
مائة وخمسين فغنهم قلة بالنسبة لاستواء العددين فاذا
استعانوا بخمسين كافرا فقد استووا العددان ولو اجاز
هؤلاء الخمسون الى العدو فصاروا اثنين وخمسين امكن
المسلمون مقاومتهم لعدم زيادتهم على الضعف قال وايضا
في كتب جمع من العراقيين اعتبار الحاجة من غير ذكر القلة
والحاجة قد تكون لكثرة قلا يفتنا في الشرطان انتهى عراقي
ولهذا عبر الشارح بالحاجة ولم تعتبر القلة حتى يحتاج للجمع
قوله نعم ان كان العبيد لا تتبع فيه البلقيني والمعتمد
خلافه فلا بد من اذن السيد فيهما رملي قوله وقيل قريب
محرم فان كان محرم غير قريب فقال شيخنا ابن النقيب
لم ار من ذكر المنع من قتله انتهى عراقي قوله وكالقتال
السعي المسلمين السبب للاستلام والمسلمين اي من الوراء
ولكني كما قيد بذلك في شرح الروض بخلاف الصغير والمجنون
فيسهمان لا يقتضي جواز قتلهما قوله ورجح في الروضة
في الاولى جواز تسهيم المعتمد ما في الروضة فيضرب الرس

مطلقا

مطلقا اي سواء دعت ضرورة الى ذلك ام لا خلاف ما اذا كان الرس
ادميا مقصوما ففيه التفصيل والفرق ما ذكره الشارح رملي
قوله وحرم انصراف من لزمه جهاد لا العيني في وجوب
الثبات مع المقاومة ان المسلم على احدى خمسين اما ان
يقتل فيدخل الجنة او يسلم فيفوز بالاجر والغنيمة والكافر
يقاتل على الفوز بالدنيا قوله ما لم يبعد اه والمراد بالبعد
بالقرينة كما يؤخذ من كلام الامام وغيره ان يكون بحيث
فوتها التحيز عنها عند الاستعانة انتهى زكريا قوله
سنت له اي النووي الماوردي قال الماوردي ولم يحصل بقتله
ضرر علينا بهزيمة تحصل لنا لكونه كبيرا قال البلقيني ولم
يكن عبدا ولا امة فرعا ماذونا لهما في جهاد من غير تصريح
بالاذن في البراز والا فيكره لهما انتدا واجابة وشملهما
بما يظهر المذكور انتهى زكريا قوله فان ظن حصوله
لم اكره هذا اذا دخلنا بلادهم ولم يمكنا الاقامة بها فان
تمكنا فظهر ايضا على انفسنا حرم بذل ذلك انتهى فصل
في الاسر اه قوله والمراد بزوجة الذمي الخ اشار بذلك
الى دفع ما يقال ان كلام الاصحاب هنا يخالف كلامهم في ان
الحربي اذا بذل الجزية عصم نفسه وزوجته من الاسترقاق
وقد يجمع بينهما ايضا بان المراد ثم الزوجة الموجودة حين
العقد فيتبعانها ولها العقد على وجه التبعية والمراد هنا
الزوجة المتجددة بعد العقد قوله وخالف الاصل
فصح عدم جواز اسرها اه المعتمد ما في الاصل من عدم جواز
اسرها بخلاف زوجة من اسلم فانه يجوز ارقاقها

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)